



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العليم للدراسات العليا

الحماية الجنائية للمواد النووية في القوانين الوطنية والدولية

رسالة قدمتها الطالبة
إيلاف عباس سالم الاميري

إلى مجلس معهد العليم للدراسات العليا وهو جزء من متطلبات شهادة
الماجستير في القانون الجنائي

بإشراف
أ.م.د. مبدر سلمان الويس

٢٠٢١ م

١٤٤١ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
لِيُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ
يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ
فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا
وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو
{ الْأَلْبَابِ }

الإهداء

إليك يا من أغمرتني بعطفك وحنانك وزرعت بنفسني حب الخير.
إليك أهدي حبي وقلمي.. ورسالتي.. وجهدي وعمري
...والذي العزيز.
إليك يا منبع الأمل الصافي الحنون ... والأمل المشرق الذي لا يغيب
ضوؤه كالشمس والقمر.
إليك أهدي عباراتي ... ورسالتي ... وأزكى تحياتي
... والدتي العزيزة.
إلى سندي في الحياة، ورفيق دربي زوجي الغالي (ياسين)
إلى مهجة قلبي وفلذة كبدي أبنتي (إيلين)
إلى شموع اضاعت لي دربي إخواني (علي، محمد)
إلى ... من تلقيت منهم النصح والدعم.
أهديكم خلاصة جهدي العلمي



شكرو عرفان

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد (صلى الله عليه وسلم) وعلى آله الطيبين الطاهرين.

يطيب إلي ان اشكر السادة العاملين في إدارة معهد العلمين للدراسات العليا (مؤسسن وأساتذة وموظفين)، لتأسيسهم هذا الصرح العلمي الكبير وادارتهم له، سائلين المولى العلي القدير أن يمن عليهم بالتوفيق، لما قدموه لي من تسهيلات أثناء مهلة الدراسة.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف د. مبرر سلمان الويس لما أبداه من تعاون وتوجيهات قيمة لإنجاز أعمال هذا البحث.

و أشكر الدكتور علي عادل اسماعيل ما قدمه لي من مساعدة ، وإبداء المشورة لإنجاز هذه الدراسة.

إيلاف



إقرار المشرف

أشهد أن إعداد رسالة الماجستير للطالبة (إيلاف عباس سالم الأميري)
الموسومة بـ(الحماية الجنائية للمواد النووية في القوانين الوطنية
والدولية)
قد جرى تحت اشرافي في معهد العلمين للدراسة العليا، وإنها صالحة
للمناقشة.

الإمضاء:

اللقب العلمي: أستاذ مساعد

الاسم: د. مبدر سلمان الويس

العنوان:

التاريخ: / / ٢٠٢١

تعهد المشرف

أني (أ.م. د. مبدر سلمان الويس) المشرف على اطروحة / الرسالة الموسومة بـ(الحماية الجنائية للمواد النووية في القوانين الوطنية والدولية) للطالبة (إيلاف عباس سالم الأميري) للحصول على شهادة الماجستير في معهد العلمين للدراسات العليا.

أتعهد بمراعاة الدقة في التقييم وعدم الاكتفاء ببحث الإطار العام للرسالة ومنهج البحث العلمي والعمل على ضمان السلامة الفكرية وعدم هدم النسيج الوطني واللحمة الوطنية والطلب من مقدم الرسالة بحذف الفقرات والعبارات المسيئة لها وبخلاف ذلك اتحمل كافة التبعات القانونية ولأجله وقعت.

الإمضاء:

اللقب العلمي: أستاذ مساعد

الاسم: أ.م. د. مبدر سلمان الويس

العنوان:

التاريخ: / / ٢٠٢١

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة، نشهد أننا قد اطلعنا على رسالة الطالبة (ايلاف عباس سالم الاميري) الموسومة بـ(الحماية الجنائية للمواد النووية في القوانين الوطنية والدولية)، وقد ناقشنا الطالبة في محتويات الرسالة ونرى إنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في القانون الجنائي وبتقدير () .

الإمضاء:

اللقب : أستاذ مساعد

د. مبدر سلمان الويس

(مشرفاً وعضواً)

التاريخ: / / ٢٠٢١

الإمضاء:

اللقب : أستاذ مساعد

د. علي عادل اسماعيل

(عضواً)

التاريخ: / / ٢٠٢١

الإمضاء:

اللقب : استاذ مساعد

د. زمن حامد هادي

(عضواً)

التاريخ: / / ٢٠٢١

الإمضاء:

اللقب : أستاذ

د. خالد خضير دحام

(رئيساً)

التاريخ: / / ٢٠٢١

صُدِّقت الرسالة من مجلس معهد المعلمين للدراسات العليا بجلسته المرقمة () في

/ / ٢٠٢١

أ.د.

زيد عدنان محسن

عميد المعهد المعلمين للدراسات العليا

التاريخ / / ٢٠٢١

جدول المحتويات

رقم الصفحة	المحتويات
1	الملخص باللغة العربية
3	المقدمة
7	المبحث التمهيدي: ماهية المواد النووية محل الحماية الجنائية .
8	المطلب الاول : مفهوم المواد النووية .
8	الفرع الاول : المدلول اللغوي والاصطلاحي للمواد النووية .
10	الفرع الثاني : المدلول القانوني للمواد النووية .
13	المطلب الثاني : أهمية المواد النووية .
13	الفرع الاول : الأهمية الاقتصادية للمواد النووية.
15	الفرع الثاني : الأهمية السياسية والاستراتيجية للمواد النووية
19	الفصل الاول: الاساس القانوني للحماية الجنائية للمواد النووية ونطاق تطبيقها
19	المبحث الاول : الاساس القانوني للحماية الجنائية للمواد النووية
20	المطلب الاول : الاساس القانوني لحماية المواد النووية في التشريعات الدولية
20	الفرع الاول : اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية
26	الفرع الثاني : اتفاقية الجماعة الاوربية للطاقة النووية (اليوراتوم).
28	الفرع الثالث : الاتفاقيات ثنائية الأطراف
30	المطلب الثاني : الأساس القانوني لحماية المواد النووية في التشريعات

رقم الصفحة	المحتويات
	الوطنية
32	الفرع الاول : تشريعات الدول النووية الاعضاء في الاتفاقية الحماية المادية والمنظمة لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية
33	الفرع الثاني : تشريعات الدول النووية للاعضاء في الاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وغير منظمة لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية
34	الفرع الثالث : تشريعات الدول غير النووية الاعضاء في الاتفاقية الحماية المادية والمنظمة لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية
35	المبحث الثاني : نطاق الحماية الجنائية للمواد النووية
36	المطلب الاول : النطاق الزماني للحماية الجنائية للمواد النووية
38	الفرع الاول : تحديد وقت تحقق الخطر النووي .
40	الفرع الثاني : تحديد وقت تحقق الضرر النووي.
41	المطلب الثاني : النطاق المكاني للحماية الجنائية للمواد النووية .
43	الفرع الاول : المبادئ المنظمة للتحديد المكاني .
49	الفرع الثاني : الاثار المترتبة على اعمال المنظمة للتحديد المكاني .
	الفصل الثاني:
53	تطبيقات الحماية الجنائية للمواد النووية في التشريعات الدولية ومدى موائمتها مع القوانين الوطنية
54	المبحث الاول : بعض تطبيقات الحماية الجنائية للمواد النووية في التشريعات الدولية
55	المطلب الاول : جريمة حيازة واستخدام المواد النووية
55	الفرع الاول : مفهوم جريمة حيازة واستخدام المواد النووية
57	الفرع الثاني : أركان جريمة حيازة واستخدام المواد النووية
58	المطلب الثاني : جريمة السرقة أو التهديد بسرقة المواد النووية
59	الفرع الاول : مفهوم جريمة السرقة والتهديد بها وأركانها العامة

رقم الصفحة	المحتويات
61	الفرع الثاني : الأركان الخاصة لجريمة السرقة ومدى امكانية المواد النووية كي تكون محلا لجريمة السرقة او التهديد بها
63	المطلب الثالث : جريمة اختلاس المواد النووية
63	الفرع الاول : مفهوم جريمة اختلاس المواد النووية
65	الفرع الثاني : أركان جريمة اختلاس المواد النووية
66	المطلب الرابع : جريمة التهديد بأستخدام المواد النووية
66	الفرع الاول : مفهوم جريمة التهديد بأستخدام المواد النووية
67	الفرع الثاني : أركان جريمة التهديد بأستخدام المواد النووية
69	المبحث الثاني : بعض بتطبيقات الحماية الجنائية للمواد النووية في القوانين الوطنية
76	المطلب الاول : جريمة إقامة منشأة مواد نووية او مداولة المواد النووية خلاف القانون
76	الفرع الاول : مفهوم جريمة إقامة منشأة مواد نووية او تداول مواد نووية خلاف القانون
77	الفرع الثاني : أركان جريمة إقامة منشأة مواد نووية أو تداول مواد نووية خلاف للقانون
79	المطلب الثاني : جريمة استيراد المواد النووية او تصديرها او نقلها خلاف للقانون
79	الفرع الاول : مفهوم جريمة استيراد المواد النووية او تصديرها أو نقلها خلاف للقانون
80	الفرع الثاني : اركان جريمة استيراد المواد النووية او تصديرها او نقلها خلاف للقانون
82	المطلب الثالث : جريمة تخزين المواد والنفايات النووية او التخلص منها
83	الفرع الاول : مفهوم جريمة تخزين المواد والنفايات النووية او التخلص منها
84	الفرع الثاني : أركان جريمة تخزين المواد والنفايات النووية او التخلص منها

رقم الصفحة	المحتويات
87	المطلب الرابع : جرائم الاعتداء على اسرار المواد النووية .
87	الفرع الأول : مفهوم جرائم الاعتداء على اسرار المواد النووية.
89	الفرع الثاني : صور جرائم الاعتداء على اسرار المواد النووية.
97	الخاتمة
103	المصادر والمراجع
113	الملخص باللغة الإنكليزية

المخلص

يحتل موضوع الحماية الجنائية للمواد النووية في القوانين الوطنية والدولية أهمية كبيرة، إذ يمثل أقصى ما توصل إليه المشرع الجنائي من اضافة الحماية الجنائية للمواد النووية. وما ينتج عن هذه الحماية من نتائج طيبة ونظام فعال في مجال منع الجرائم التي تقع على المواد النووية ومكافحتها. اذ يتمثل في هذا النظام خلاصة ما توصلت اليه القوانين الوطنية والدولية في مكافحة الجرائم التي تقع على المواد النووية. اذ تشكل هذه الجرائم خطرا على البشرية والبيئة وتعد هذه الجرائم خطرة جدا. ومن هنا جاء اهتمام القوانين الوطنية والدولية في هذا الشأن.

وادراكاً من المشرع العراقي بالمخاطر والأضرار الناتجة عن الاستخدامات غير السلمية للمواد النووية، وما ينتج عنها من مخالفات وبقايا للمواد النووية، التي تعد من اهم أسباب في تلوث البيئة، فقد حرص على تجريم تلك الافعال والسلوكيات التي تمثل اعتداء على الانسان والبيئة معا.

وقد اعتمد البحث خطة، إقتضت بموجبها تقسيم الرسالة على مبحث تمهيدي وفصلين، تسبقها مقدمة، وأعقبها خاتمة. فقد تضمن المبحث التمهيدي: (ماهية المواد النووية محل الحماية الجنائية) وقُسم هذا المبحث الى مطلبين: تم تناول في المطلب الأول ماهية المواد النووية، بينما المطلب الثاني بحث أهمية المواد النووية. وكان الهدف من ذلك تحديد ماهية المواد النووية، ومعرفة أهميتها من الناحية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية .

أما الفصل الأول: فقد تناولنا الأساس القانوني للحماية الجنائية للمواد النووية ونطاق تطبيقها، اذ قسمناه على مبحثين، تناولنا في المبحث الأول الأساس القانوني

للحماية الجنائية للمواد النووية، وفي المبحث الثاني نطاق تطبيق الحماية الجنائية للمواد النووية. وكان الهدف من ذلك إلى بيان الأساس القانوني للحماية الجنائية للمواد النووية وبيان نطاق تطبيقها من حيث الزمان والمكان والمبادئ، والأثار المترتبة على نطاق التطبيق الزماني والمكاني .

اما الفصل الثاني: فقد تناولنا تطبيقات الحماية الجنائية للمواد النووية في التشريعات الدولية ومدى ملاءمتها مع القوانين الوطنية، وقد قسم الفصل الى مبحثين: المبحث الأول تناول بعض تطبيقات الحماية الجنائية للمواد النووية في التشريعات الدولية، وفي المبحث الثاني، دُرست بعض تطبيقات الحماية الجنائية للمواد النووية في القوانين الوطنية. وكان الهدف من هذا الفصل بيان الجرائم التي تقع على المواد النووية في التشريعات الدولية، والقوانين الوطنية.

واخيرا أنهينا هذا البحث بخاتمة أوجزنا فيها ما توصل إليه الباحث من نتائج ومقترحات بشأن موضوع بحث.

ونأمل من كل ذلك أن نكون قد تناولنا الموضوع بصورة تغطي كافة جوانبه، لتكون مساهمة يستند عليها بعضهم لتحقيق بعض الأهداف والنتائج.